

دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق

The Role of Financial Statement Analysis in the Assessment of Financial Performance of enterprises: Case Study of Maintenance Company for the East

تاريخ الاستلام : 2019/11/28 ؛ تاريخ القبول : 2020/04/04

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، فالقوائم المالية تتضمن معلومات كمية ونوعية تمثل كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية. وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين تلك القوائم من خلال دراسة المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن مؤسسة الصيانة للشرق متوازنة ماليا رغم وجود بعض النقائص، إلا أنها تستطيع أن تستمر في أداء مهامها وأنشطتها وعدم اهتمامها بالتحليل المالي لكونها لا تمتلك مؤسسات منافسة سببا رئيسيا في إهمالها لهذا الجانب. لهذا أوصت الدراسة بضرورة عمل المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة أمامها تمكنها من زيادة مردوديتها مستقبلا، وبثالي تحقيق أكبر هامش ربح عما هو محقق حاليا.

الكلمات المفتاحية: تحليل مالي ؛ نسب مالية ؛ قوائم مالية ؛ قائمة الدخل ؛ قائمة التدفقات النقدية.

منصف شرفي*
عميروش بوشلاغم

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2،
قسنطينة، الجزائر-

Abstract

The objectives of this study were to identify the role of the Financial Statement Analysis in the assessment of financial performance of companies containing quantitative and qualitative information that represents accounting data for previous and current years, in addition to predict his future. A number of results, including the financially balanced of Maintenance Company for the East, despite the existence of certain deficiencies in carrying out its tasks and activities by neglecting the financial analysis, the fact that they do not surround themselves with commotions. Finally, it is recommended that the company capitalize on the opportunities that increase its profitability in the future and thus realize the greatest profit margin compared to what is currently achieved

Keywords: financial analysis ; financial ratios ; financial statements ; income statement ; cash flow statement.

Résumé

L'objectif de cette étude est d'identifier le rôle de l'analyse des états financiers dans l'évaluation de la performance financière des entreprises contenant des informations quantitatives et qualitatives qui représentent des données comptables pour les exercices précédents et en cours, en plus de prédire son avenir. Un certain nombre de résultats, notamment Société de Maintenance de l'Est qu'est équilibrée sur le plan financier malgré l'existence de certaines lacunes dont s'acquitter de ses tâches et de ses activités en négligeant l'analyse financière le fait qu'elles ne s'entourent pas de comptons. Finalement on recommande à l'entreprise d'exploiter les possibilités qui augmentent sa rentabilité à l'avenir et de réaliser ainsi la plus grande marge bénéficiaire par rapport à ce qui est actuellement réalisé.

Mots clés: analyse financière ; ratios financiers ; états financiers ; compte de résultat ; état des flux de trésorerie.

* Corresponding author, e-mail: moncef.chorfi@univ-constantine2.dz

I - مقدمة

في عصر تكنولوجيا المعلومات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وجب على كل مؤسسة اقتصادية تطوير نشاطها وتنظيم عملها قصد تحقيق النمو والاستقرار، إذ عليها أن تأخذ بعين الاعتبار المحيط الخارجي الذي تنشط فيه سواء بالنسبة للفرص التي يوفرها أو التهديدات التي يطرحها. إذ أصبح لزاماً عليها فحص صحتها المالية والوقوف عند إمكانياتها ومواردها المتاحة المستغلة فعلاً. ويكون ذلك عن طريق تقييم أداءها المالي، إذ تعد عملية تقييم الأداء المالي أمراً ضرورياً. ويعتبر تحليل القوائم المالية من أهم الأساليب العلمية التي تسعى إلى توفير المعلومات التي تعكس الأداء المالي للمؤسسة، من خلال إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضع المالي، والبحث عن المشاكل التي تواجهها ومحاولة تفاديها وتصحيحها، إذ أصبح من الضروري على إدارة أي المؤسسة تطبيق النظام المحاسبي المالي أن تقوم بعملية تحليل قوائمها المالية بغرض إعطاء صورة واضحة عن أداءها المالي للمساهمين بها، لتكون هناك شفافية حول وضعها المالي من أجل تفادي الوقوع في الأزمات. والهدف من وراء كل هذا توفير الأرضية المناسبة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر، لا بد للمستثمرين التعرف على المركز المالي للمؤسسة محل الاستثمار من خلال تقييم أداءها المالي والحكم على نتائج أعمالها من قبل محللين ماليين أصحاب الخبرة والكفاءة. ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال تحليل قوائمها المالية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مكونات القوائم المالية، وكيف يتم عرضها وفق للنظام المحاسبي المالي ؟
- ما هي الأساليب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية ؟
- هل يمكن تقييم الأداء المالي لمؤسسة الصيانة للشرق من خلال تحليل قوائمها المالية ؟

تهدف الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي عرفها كل من التحليل المالي والقوائم المالية وأثرها على تقييم الوضع المالي للمؤسسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد ملامحها وصفاتها. حيث قمنا بجمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة وتحليلها تحليلًا دقيقًا للخروج بنتائج علمية دقيقة عن الظاهرة المدروسة.

II- الأداء المالي وأسس تقييمه بالمؤسسة الاقتصادية

يقوم تقييم الأداء المالي على معرفة المركز المالي للمؤسسة وإبراز نقاط قوتها وضعفها، لذلك سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى ماهية تقييم الأداء المالي.

2-1- مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقه. ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى

هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح، ومنه فإن الأداء المالي للمؤسسة يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة. أي يعتبر الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً⁽¹⁾. فالأداء المالي يتجسد في قدرة الوظيفة المالية على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة⁽²⁾. مما سبق نستنتج بأن الأداء المالي يتحقق في حالة قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل لمواردها المالية والمادية.

أما بالنسبة لتقييم الأداء المالي فهو لا يختلف عن مفهوم تقييم الأداء عموماً إلا من حيث التركيز على الجوانب المالية للمؤسسة بمعنى أن تقييم الأداء المالي هو قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط من أجل دراسة جوانب القوة والضعف⁽³⁾. كذلك يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة، محددة مسبقاً. فهذه العملية تتطلب وجود أهداف معينة محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجد الأداء⁽⁴⁾. نستنتج مما سبق أن تقييم الأداء المالي هو التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف من خلال مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية فيما يخص الانحرافات الناتجة عن عدم تطابق النتائج المحققة مع النتائج المنتظرة⁽⁵⁾.

2-2- أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

إن لعملية تقييم الأداء المالي أهمية بالغة وأهداف تسعى الوصول إليها ولهذا سنتناول أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

2-2-1- أهمية تقييم الأداء المالي

تتبع أهمية تقييم الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسات وفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب، وبذلك يعد تقييم الأداء المالي⁽⁶⁾.

- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة لكل أو جانب معين من أداء المؤسسة أو لأدائها إسهامها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة؛
- أداة لندارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون ومشكل العسر المالي وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل؛
- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية عن تقييم والنجاح عن غيرها.

2-2-2- أهداف تقييم الأداء المالي

يسمح تقييم الأداء المالي بقياس الفعالية المالية للمؤسسة من جهة، كما يسمح بالحكم على الكفاءة في استغلال مواردها المتاحة من جهة ثانية. وعليه يمكن القول أن أهداف تقييم الأداء المالي تتمثل في:⁽⁷⁾

- السيولة من خلال قدرتها على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل؛
- كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛
- قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل الذاتي لإنجاز بعض المشاريع.

2-3- الجهات مسؤولة عن تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

سوف نتعرف على الجهات المسؤولة عن تقييم الأداء المالي، وهل هي من داخل المؤسسة أم من خارجها؟، وكذا العوامل المؤثرة على الأداء المالي

2-3-1- الجهات المسؤولة عن تقييم الأداء المالي

يتم تقييم الأداء المالي من عدة أجهزة داخلية (من المؤسسة ذاتها لإجراء الرقابة الذاتية على الأداء) أو أجهزة خارجية (تقوم بالرقابة على الوحدة) مثل الشركة القابضة والجهاز المركزي للمحاسبات:⁽⁸⁾

أ- **الأجهزة الداخلية:** تهدف إلى تحسين مستوى الأداء واتخاذ القرارات السليمة، ورسم السياسات للوصول إلى تحقيق أهداف الوحدة الذاتية دون انتظار تقرير من الرقابة الخارجية.

ب- **الأجهزة الخارجية:** تهدف للتعرف على مواطن الضعف والقوة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تعمل في نفس النشاط. وتنقسم الرقابة إلى:

❖ **الشركة القابضة:** تشرف على مجموعة المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بمراقبة أداء المؤسسة، بهدف التعرف على مواطن قوة أو ضعف الأداء بها مقارنة بأداء المؤسسات الاقتصادية التي تزاوّل نفس النشاط وتعيش نفس الظروف وتتبع لنفس الشركة القابضة.

❖ **الجهاز المركزي للمحاسبات:** يقوم بالرقابة الخارجية الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية، مما يمكنه إضافة على الأساليب السابقة استخدام مؤشرات تقيس أداء المشروع على المستوى الوطني في ضوء ما لديه من بيانات وإمكانات.

2-3-2- العوامل المؤثرة على تقييم الأداء المالي

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها على أداء وظيفتها، مما يدفع بالمديرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها. ومن أهم هذه العوامل نجد ما يلي:⁽⁹⁾

2-2-3-1- العوامل الداخلية

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيته، وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة والرقابة على التكاليف؛
- إدارة السيولة والمؤشرات الخاصة بالربحية.

2-2-3-2- العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيته، ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة عليها، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية. وأهم هذه التغيرات نجد ما يلي:

- التغيرات التكنولوجية المتوقعة للمنتجات؛
- القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

2-4- مراحل عملية تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي لا يتحقق هكذا دفعة واحدة وإنما يمر بمراحل أساسية لا يمكن تجاوزها، وإلا فلن تؤدي عملية التقييم إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها. وعليه فإن تقييم الأداء المالي يمر بأربع مراحل أساسية:

*** مرحلة جمع المعلومات والبيانات:** تعتبر المرحلة الأولى والأساسية في عملية التقييم لأنه بدون معلومات وبيانات مالية لا يمكن القيام بأي خطوة، لأن هذه البيانات تسمح بإجراء دراسات تحليلية لوضعية المؤسسة ومركزها المالي، من خلال ما توفره من معلومات حول نشاط المؤسسة ككل، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي كقائمة المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.⁽¹⁰⁾

*** مرحلة تحليل المعلومات والبيانات:** بعد جمع البيانات والمعلومات تأتي مرحلة تحليلها، حيث يسمح التحليل المالي بتحويل المعلومات والبيانات المالية التي تم استخراجها من القوائم المالية إلى معلومات أقل، في شكل نسب مالية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة. وهو بذلك يسمح بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من أجل الحكم على توازنها المالي ومردوديتها. حيث يتعين توفير حد معين من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.⁽¹¹⁾

*** مرحلة الحكم على النتائج:** بعد جمع المعلومات وتحليلها تأتي مرحلة الحكم على النتائج المتوصل إليها، من خلال تشخيص وضعية المؤسسة والمقارنة بين ما هو مخطط وما تحقق فعلا، حيث يتم تحديد الانحرافات التي حصلت في النشاط وحصرها وتحديد أسبابها ومعالجتها بالطريقة المثلى التي وضعت لتسيير نشاطها في المستقبل. لتأتي بعد ذلك عملية الحكم على المؤسسة ووضعيتها.⁽¹²⁾

III- أساليب تحليل القوائم المالية

سوف نتطرق إلى مؤشرات الخاصة بكل قائمة من القوائم على حدا:

3-1- المؤشرات المالية لتحليل الميزانية

سوف نقوم بتحليل الميزانية من المنظور المالي والوظيفي، والتطرق إلى أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييمهما: (13)

3-1-1- المؤشرات الأساسية في المنظور المالي

تقضي القاعدة بضرورة تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة بموارد مستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها أقل من سنة، وتوفير هامش إضافي لمواجهة المخاطر. ويتمثل هذا الهامش في رأس المال العامل سيولة، وهو عبارة عن جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة تعد تمويل كل الأصول الثابتة.

أ- حساب رأس المال العامل سيولة: يمكن حساب رأس المال العامل في أعلى الميزانية وأسفلها.

- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – القروض قصيرة الأجل.

ب- حالات رأس المال العامل: سوف نقوم بدراسة الحالات التي يكون عليها المال العامل.

- من أعلى الميزانية: وتكون في الحالات التالية:
 - رأس المال العامل < 0 موجب: الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل جميع استثمارات بواسطة موارد المالية الدائمة وحقت فائض تمثل في رأس المال العامل.
 - رأس المال > 0 سالب: الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل.
 - رأس المال $= 0$ معدوم: أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث أي تم حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

- من أدنى الميزانية: وتكون في الحالات التالية:

- رأس المال العامل < 0 موجب: الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

- **رأس المال العامل سالب $0 >$:** الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصيرة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.
- **رأس المال العامل = 0 معدوم:** الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

3-1-2- المؤشرات المالية الوظيفية

تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية أدوات لتحليل الميزانية الوظيفية

- أ- **مؤشرات التوازن المالي:** تتمثل المؤشرات المالية في رأس المال العامل والاحتياج والخزينة.

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي:** المؤشرات المالية من المنظور الوظيفي عبارة عن رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وهو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:⁽¹⁴⁾

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة – المستخدمات المستقرة

ويعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب الحالات التالية:

- **الحالة الأولى:** رأس المال العام موجب $FR1g > 0$ يشير ذلك أن المؤسسة متوازنة ماليا على مدى طويل حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى وحقت فائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب $FRmg < 0$ يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها والاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجزا في تمويل هذه الاحتياجات.
- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم $FR1g = 0$ يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحققي ولا تحقيق عجز.

- **الاحتياج في رأس المال العامل BFR :** ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر. مثل المخزونات، حقوق الموردين. ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزونات. والجدول التالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج:

- **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال $BFRx$:** ينطبق عليه التعريف السابق ويتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

$$Rex - Eex = BFRex$$

• **الخزينة الصافية:** تتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، وهو ما قصدنا به الاحتياج لرأس المال العامل. وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياج وتكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة العكس تكون الخزينة سالبة، وتحسب الخزينة الصافية من خلال: (15)

$$tn = Et - Rt \text{ أو } tn = FRmg - BFR$$

- **الحالة الأولى:** الخزينة موجبة يعني رأس المال العامل موجب وهو أكبر من الاحتياج أي المؤسسة قادرة على تغطية الاحتياج.
- **الحالة الثانية:** الخزينة معدومة رأس المال العامل يساوي الاحتياج من رأس المال العامل.
- **الحالة الثالثة:** الخزينة سالبة أي الاحتياج أكبر من رأس المال العامل أي المؤسسة غير قادرة على تغطية الاحتياج.

ب- **تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية:** تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما يساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخدامها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء. ويمكن تصنيف النسب المالية على أسس مختلفة كما يلي: (16)

✓ **النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات:** فقد صنفنا إلى أربع مجموعات:

- **نسب الميزانية المالية:** هي النسب التي يتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي، كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الديون القصيرة الأجل.
- **نسب حساب النتائج:** وهي النسب التي يتكون بالوسط والمقام فيها من بنود حساب النتائج، وهي مثل نسب درجة التكامل العمومي، نسب الإنتاجية، ونسب العائد على الاستثمار.
- **نسب قائمة التدفقات النقدية:** وهي النسب التي تشكل من بنود جدول سيولة الخزينة أو جدول التدفقات. مثل نسبة التشغيل إلى الاستثمار إلى التمويل.
- **النسب المختلطة:** وهي نسب تتشكل من بنود القوائم المالية الأخرى. مثل الميزانية وحساب النتائج.

✓ **النسب المالية المصنفة حسب الهدف:** وتصنف حسب أهداف الجهة المستفيدة من التحليل إلى نسب الربحية، نسب السيولة ونسب السوق. تنقسم النسب المالية المستخرجة من الميزانية إلى ثلاث مجموعات:

- **نسب السيولة:** وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرات المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة كأصول المتداولة دون تحقيق خسائر.
- **نسب المديونية والهيكل المالي:** تقوم هذه النسب بتحليل قدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الأجل، وتهتم بها الأطراف التي تقدم القروض طويلة الأجل مثل أصحاب السندات والمؤسسات المالية، كما يهتم المساهمون أيضاً بتحليل لما لسداد الديون طويلة الأجل من أثر على مصالحها في المؤسسة.

• **نسب النشاط:** غالبا ما يستخدم هذا النوع من النسب في التقييم والتعرف على الطريقة التي تقوم بها الأعمال في إدارة أصولها ومخزونها من البضاعة وكذلك مقدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها.

2-3- النسب المالية لتحليل حساب النتائج

هناك عدة نسب يعتمد عليها في تقييم الأداء بالاعتماد على جدول حساب النتائج، وفيما يلي أهم هذه النسب درجة التكامل العمودي (نسبة القيمة المضافة)، الإنتاجية، عدد مرات تغطية الفوائد.

3-3- تحليل جدول تدفقات الخزينة

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المؤسسة، ويلاحظ أن تطور هذه النسب واستخداماتها كان بطيئا مقارنة بالنسب المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الميزانية وجدول حسابات النتائج حيث يعود ذلك إلى التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية. وفيما يلي أهم النسب المالية سواء كانت لتقييم السيولة أو تقييم جودة الأرباح المعتمد عليها في تحليل الخزينة:

3-3-1- نسب جودة الأرباح

نقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق ومن التدفق النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم من صافي الربح لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقات مرتقعا والعكس صحيح.

3-3-2- جودة السيولة

ترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائض نقدي يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه، إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فعلى المؤسسة أن تبحث عن مصادر تمويل العجز، وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل.

IV - تقييم الأداء المالي لمؤسسة الصيانة للشرق من خلال تحليل قوائمها المالية

تقع مؤسسة الصيانة للشرق ببلدية حامة بوزيان بولاية قسنطينة بمساحة إجمالية تقدر بـ 55000 م². وهي متخصصة بالصيانة، يعود تاريخ إنشاءها إلى مارس 1990 كوحدة مركزية للصيانة، بدلا من دائرة الصيانة التابعة لمؤسسة الإسمنت الواقع بحامة بوزيان، وذلك نظر لقرب المسافة بينهما، وأن معظم العتاد والوسائل الخاصة بالصيانة كانت بمؤسسة الإسمنت. وفي سنة 1992 توسع نشاط هذه المؤسسة من الصيانة، وأصبح يشمل صيانة وإصلاح وتركيب المعدات الخاصة بمصنع الاسمنت. وبعد إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية في سنة 1983 تغيرت وضعية المؤسسات التابعة للمؤسسة الأم (مجمع الإسمنت) وأصبحت في شكل فروع "FILIALE" تابعة للمجمع "GROUPE" أي أنه بعدما كانت وحدة ضمن المجمع أصبحت فرع مستقلا من حيث رأس المال ومجلس الإدارة، يحتوي هذا الأخير على مسيرين وإداريين يعينهم المجمع بحيث يقومون هؤلاء المسيرين بتسيير أمور الإدارة بحيث يجتمعون كل 3 أشهر ليحددوا الأهداف المستقبلية للمؤسسة وليقيموا أداء المؤسسة واكتشاف ومعالجة الانحرافات.

وفي ظل كل هذه التغيرات أصبحت الوحدة المركزية تحمل اسم "مؤسسة الصيانة للشرق" Société de maintenance de l'est. حيث عرفت هذه المؤسسة برأس مال يقدر بـ 1200000000 دج سنة 1990. ليصبح سنة 2005 يقدر بـ 2500000000 دج، وفي سنة 2016 يقدر بـ 5200000000 دج. مؤسسة الصيانة للشرق عبارة عن مؤسسة ذات أسهم والمساهم الأول والوحيد فيها هو الدولة، أي أنها مؤسسة عمومية 100%، يبلغ عدد أسهمها 260000 قيمة السهم الواحد 20000 دج، تدفع المؤسسة ضريبة وحيدة وهي IBS ضريبة على أرباح الشركات. كما تقدر طاقتها الإنتاجية بـ 3500 طن للسنة، حيث بلغ عدد العمال في سنة 701 عامل سنة 2016. ويمكن نشاطها الأساسي الخاص بقطاع الإسمنت في النقاط التالية:

- صناعة المعدات الصناعية (تصنيع، تلحيم ميكانيكي)؛
- تركيب وصيانة الآلات الصناعية (مصفاة، مركبات، تكسير)؛
- تدخل الأفران ومعدات الرحي؛
- صيانة توقعية (تحليل موجي، التصنيف، التوازن)؛
- التسيير الإلكتروني للوثائق.

يلعب تقييم الأداء المالي دوراً مهماً لتعرف على الوضعية الحقيقية للمؤسسة، بالتالي لابد من التقييم وفي هذا المحور سنقوم بتقييم أداء مؤسسة الصيانة للشرق باستخدام المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

4-1- مؤشرات تحليل الميزانية لمؤسسة الصيانة للشرق

سوف نقوم بتحليل الميزانية من المنظور المالي والوظيفي:

4-1-1- أدوات تحليل الميزانية المالية لمؤسسة الصيانة للشرق

يتم تحليل الميزانية من خلال حساب رأس المال العامل سيولة، باستخدام بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنتي 2015-2016

الوحدة: كيلوا دينار

الأصول	2015	2016
الأصول غير الجارية	924158	1035180
تتبيات المعنوية	6422	4464
تتبيات المادية	882431	991680
تتبيات مالية	35304	39034
عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	-	-
الأصول الجارية	1848454	1860750
المخزونات	447853	426497
حقوق المؤسسة لدى الغير	836440	1049625
المتاحات (الصندوق البنك الخزينة)	564158	384626
المجموع العام الأصول	2772613	2895931

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

الجدول رقم: (2) الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للسنتين 2015-2016

2016	2015	الخصوم
2209789	2078987	الأموال الدائمة
1122396	992504	الأموال الخاصة
108793	1086483	الديون المتوسطة والطويلة الأجل
-	-	الاستحقاقات المؤجلة الأكثر من سنة
686141	693624	الديون القصيرة الأجل
2895931	2772613	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

ويتم حساب رأس المال العامل سيولة من أعلى وأسفل الميزانية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): كيفية حساب رأس المال العامل سيولة

الوحدة: كيلو دينار

المؤشر	من أعلى الميزانية	الحساب لـ 2015	الحساب لـ 2016
رأس المال الدائم	الأموال الدائمة - الأصول التالية	1154829 = 924158 - 2078987	1174609 = 1035180 - 2209789
رأس المال المتداول	من أسفل الميزانية	الحساب لـ 2015	الحساب لـ 2016
رأس المال العامل	الأصول المتداولة - قروض قصيرة الأجل	1154829 = 693624 - 1848454	1174609 = 686141 - 1860750

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدولين (1) و(2)

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل للسيولة موجب خلال السنتين، حيث بلغ 1154829 كيلو دينار في سنة 2015، ثم ارتفع في سنة 2016 إلى 1174609 كيلو دينار، إذ يعتبر مؤشر جيد لسيولة المؤسسة، وهذا ما يدل على الوضعية المالية المريحة من حيث التوازن المالي (السيولة) أي أن المؤسسة تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث الاستغلال، فرغم كونه مؤشرا جيدا إلا أن الزيادة في رأس المال العامل للسيولة قد يؤثر سلبا على المردودية المالية.

4-1-2- أدوات تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة الصيانة للشرق

بالإضافة إلى رأس المال العامل هناك الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة كذلك النسب المالية المستخدمة في تحليل الميزانية المالية والوظيفية.

أ- مؤشرات التوازن المالي الوظيفي: والتي يتم حسابها من الميزانية الوظيفية المتمثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): الميزانية الوظيفية لمؤسسة الصيانة للشرق لسنتي 2015-2016
الوحدة: كيلو دينار

2016	2015	الموارد	2016	2015	الاستخدامات
2911964	2645058	الموارد الدائمة	1729828	1482701	الاستخدامات المستقرة
1122396	992504	الأموال الجماعية	18753	18418	التبittات المعنوية
1087393	1086483	ديون متوسطة وطويل الأجل	1672039	1428977	التبittات المادية
702174	566069	مجموع الإهلاكات والمؤنات	39034	35304	التبittات المالية
			-	-	أصول مستقرة أخرى
686141	693624	موارد الإستغلال	1483651	1855981	إستخدامات الإستغلال
686141	693624	مستحقات المورد وملحقاته	426497	447853	المخزونات الإجمالية
			1057152	843967	حقوق العملاء وملحقاته
0	0	موارد خارج الإستغلال	0	0	إستخدامات خارج الإستغلال
		موارد أخرى	-	-	حقوق أخرى
-	-	موارد الخزينة	384626	564158	إستخدامات الخزينة
		السلفيات البنكية الجارية	384626	564158	المناحات
3598105	3338682	مجموع الموارد	3598105	3338682	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

ويتم حساب مؤشرات التوازن المالي كما يلي:

الجدول رقم (5): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الصيانة للشرق لسنتي 2015-2016
الوحدة: كيلو دينار

2016	2015	الصيغة	المؤشرات
172982 – 2911964 1182136 =	482701 – 2645058 1162357 =	الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
1483651 – 686141 797510 =	693624 – 1855981 1162357 =	إستخدامات الإستغلال – موارد الإستغلال	الاحتياج في رأس المال العامل للإستغلال
0 – 797510 797510 =	0 – 1162357 1162357 =	احتياج في رأس المال العامل للإستغلال + احتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال	الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (4)

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب خلال السنتين حيث بلغ 1162357 كيلو دينار في سنة 2015، أما سنة 2016 قدر بـ 1182136 إذ نلاحظ ارتفاع قيمة رأس المال العامل الصافي ما بين السنتين وهذا يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل. ولتأكيد ذلك نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاحتياج في رأس المال العامل سنة 2015 قدر بـ 11623، أما في سنة 2016 فعرف انخفاضاً حيث قدر بـ 797510 كيلو دينار ورغم هذا الانخفاض

إلا أن ذلك يعني أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل قصيرة الأجل وهذا يفسر أن المؤسسة لا تملك موارد مالية كافية لتغطي احتياجات الدورة. تعبر الخزينة عن العلاقة الموجودة بين رأس المال العامل والاحتياج منه، إذ نلاحظ من خلال الجدول أن مقدار الخزينة كان يساوي الصفر في سنة 2015 ليرتفع في سنة 2016 إلى 384626 كيلوا دينار وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت أن تغطي كل احتياجاتها من رأس المال العامل عن طريق ما خصصته من رأس المال العامل مع بقاء فائض في الخزينة الصافية.

ومما سبق نستنتج أن مؤسسة الصيانة للشرق تحقق توازن مالي أي أنها تتمتع بسيولة على المدى القصير، ويمكن لها أن تقوم باستثمارات إضافية نظرا لامتلاكها لموارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها.

ب- تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية: هناك مجموعة من النسب المالية التي يتم الاعتماد عليها لتحليل الميزانية منها نسب السيولة، نسب المديونية ونسب النشاط.

❖ **نسب السيولة:** سننمذ في تقييم سيولة مؤسسة الصيانة للشرق على أربع نسب يتم حسابها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): نسب السيولة لمؤسسة الصيانة للشرق لسنتي 2015-2016
الوحدة: كيلوا دينار

النسبة	الصيغة	2015	2016
نسبة التداول (السيولة العامة)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$	$\frac{1848454}{693624} = 2.66$	$\frac{1860750}{1686141} = 2.71$
نسبة السيولة السريعة (المخفضة)	$\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{447853 - 1848454}{693624} = 2.01$	$\frac{426497 - 1860750}{686141} = 2.09$
نسبة السيولة الجاهزة	$\frac{\text{الخزينة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	$\frac{564158}{693624} = 0.81$	$\frac{384626}{686141} = 0.56$
نسبة المخزون إلى رأس المال العامل	$\frac{\text{المخزون السلعي}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الدين قصيرة الأجل}}$	$\frac{447853}{693624 - 1848454} = 0.38$	$\frac{426497}{686141 - 1860750} = 0.36$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

* **نسبة التداول:** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة التداول في سنة 2015 كانت 2.66 وارتفعت إلى 2.71 في سنة 2016 وبما أن النسبة خلال السنتين أكبر من المقياس المناسب للتداول (1:2) وهذا يبين قدرة المؤسسة على سداد ديونها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة، إلا أن ارتفاع نسبة التداول عن هذا المقدار يعني تكديس الأموال وعدم قدرة المؤسسة على استثمارها بشكل صحيح.

* **نسبة السيولة السريعة:** يتبين من خلال الجدول السابق حفاظ المؤسسة على نسبة متقاربة للسيولة السريعة بين عامي 2015، 2016. ففي مقابل كل دينار من الخصوم هناك 2.01 من الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية في سنة 2015 و2.09 في سنة 2016، وبما أن النسبتين مرتفعتان مقارنة بالمقياس المناسب لسيولة

السريعة أي (1:1)، فهذا يعني قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة السريعة التحول إلى نقدية دون اللجوء إلى المخزون في ذلك.

* **نسبة السيولة الجاهزة (نقدية):** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة انخفضت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث كانت 0.81 وأصبحت 0.56 إذ تعتبر نسبة السيولة الجاهزة في سنة 2015 مقبولة مقارنة بالمقياس المناسب لها (1-0.75) وهذا يدل على امتلاك المؤسسة للنقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير إلى أن المؤسسة عرفت انخفاض في سيولتها الجاهزة في سنة 2016 وهذا يدل على انخفاض قدرة المؤسسة على تغطية الخصوم الجارية بواسطة النقدية المتوفرة لها.

* **نسبة المخزون إلى رأس المال العامل:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المخزون إلى رأس المال العامل قدرت بـ 0.38 في سنة 2012 وقد انخفضت في سنة 2016 إلى 0.36 هذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، وذلك لأن عملية تحويل البضاعة إلى نقدية تستغرق وقتاً أطولاً يحتمل حدوث خسارة من جراء ذلك حيث أنه يعتبر تكلفة لرأس المال.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤسسة الصيانة للشرق تملك سيولة كافية تسمح لها بتغطية احتياجاتها المتداولة مع وجود فائض في هذه السيولة مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على استثمار هذا الفائض، مما يؤدي بها إلى تجميد أموالها في شكل أصول لتخوفها من حالة عدم السداد، إذ يؤدي هذا التجميد إلى انخفاض النقدية الجاهزة لدى المؤسسة.

❖ **نسب النشاط:** بالإضافة لنسب السابقة توجد نسب النشاط والتي يتم استخراجها من الميزانية وحساب النتائج معاً، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): نسب النشاط لمؤسسة الصيانة للشرق لسنتي 2015-2016

الوحدة: كيلوا دينار

النسبة	التصيفة	2015	2016
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال متوسط إجمالي الأصول	$\frac{1630507}{2/(2668476 + 2772613)} = 0.59$	$\frac{1650540}{2/(2772613 + 2895931)} = 0.58$
معدل دوران الذمم المدينة	صافي المبيعات رصيد الذمم	$\frac{1630507}{804170} = 2.02$	$\frac{1650540}{1025808} = 1.6$
متوسط فترة التحصيل	360 معدل دوران الذمم	$\frac{360}{2.02} = 178.21$	$\frac{360}{1.6} = 225$
معدل دوران الموردين	صافي المشتريات رصيد الدائنين	$\frac{395901}{253234} = 1.56$	$\frac{288071}{106522} = 2.70$
متوسط فترة التسديد	360 معدل دوران الموردين	$\frac{360}{1.56} = 230.79$	$\frac{360}{2.7} = 133$
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال الموجودات وما يماثلها	$\frac{1630507}{56415} = 2.9$	$\frac{1650540}{386426} = 4.3$
معدل دوران متوسط رأس المال العامل	صافي المبيعات متوسط رأس المال العامل	$\frac{1630507}{2/(1848454 + 1847551)} = 0.88$	$\frac{1650540}{2/(1860750 + 1848454)} = 0.89$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

* **معدل دوران إجمالي الأصول:** من خلال الجدول نلاحظ أن معدل دوران إجمالي الأصول يقدر بـ 0.59 مرة ثم انخفض إلى 0.58، أي أن نسبة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال قد انخفضت بنسبة طفيفة أي أن حجم الأصول

المستثمرة في سنة 2016 أقل منها في سنة 2015 لتحقيق رقم أعمال معين، إذ أن كل كيلوا دينار مستثمر في الأصول يدور بـ 0.59 مرة ليحقق رقم أعمال قيمته 1630507 دج، وهو تقريبا نفس القيمة في سنة 2016، إلا أن المعدل خلال هذين السنتين يعد منخفض مقارنة بالمعدل الصناعي.

* **معدل دوران الذمم المدينة ومعدل دوران الذمم الدائنة:** نلاحظ من خلال الجدول أن كل كيلوا دينار مستثمر في تقديم الائتمان للعملاء قد حقق رقم أعمال قدره 2.02 في سنة 2015 إلا أن هذا المقدار انخفض إلى 1.6 في سنة 2016 وهو ما ساهم في انخفاض معدل دوران الأصول، كما أن معدل دوران الموردون في سنة 2015 يقدر بـ 1.56 ليرتفع سنة في سنة 2016 إلى 2.7.

* **فترة التسديد وفترة التحصيل:** نلاحظ من خلال الجدول أن فترة التسديد أطول من فترة التحصيل أي 230 يوم أكبر من 178 يوم وهذا يعد أمر جيد للمؤسسة، يعبر عن كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، لتصبح سنة 2016 فترة التسديد 133 يوم وفترة التحصيل 225 يوم، وهذا دليل على ارتفاع قيم الزبائن وانخفاض قيمة الموردون. لذا على المؤسسة العمل على تعديل سياستها الائتمانية.

* **معدل دوران النقدية:** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل دوران النقدية قد ارتفع إلى 4.3 في سنة 2016 بعدما كان في سنة 2015 يقدر بـ 2.9 إذ لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات المماثلة، وارتفاع هذه النسبة يعد أمر جيد، وهذا يدل على زيادة الأنشطة التشغيلية للمؤسسة.

* **معدل دوران صافي رأس المال العامل:** نلاحظ بأن معدل دوران صافي رأس المال العامل يقدر بـ 0.88 و 0.89 خلال سنتي 2015 و 2016 على التوالي إذ تعبر على كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها العامل.

4-2- النسب المالية لتحليل حساب النتائج

يتم تحليل حساب النتائج بالاعتماد على النسب المالية المستخرجة منه، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): نسبة القيمة المضافة والإنتاجية لمؤسسة الصيانة للشرق لسنتي

2016-2015

الوحدة: كيلوا دينار

النسبة	الصيغة	2015	2016
درجة التكامل العمودي	$\frac{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$	$\frac{976487}{1630507} = 0.59$	$\frac{1152451}{1650540} = 0.69$
الإنتاجية	$\frac{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}{\text{أعباء المستخدمين}}$	$\frac{976487}{739586} = 1.32$	$\frac{1152451}{678389} = 1.49$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

* **درجة التكامل العمودي أو نسبة القيمة المضافة:** تقدر هذه النسبة بـ 0.59 في سنة 2015 ثم ارتفعت إلى 0.69 في 2016 إلا أن هذه النسبة منخفضة مقارنة بالمقياس المناسب لهذه النسبة (1)، وهذا الانخفاض دليل على أن المؤسسة لا تعتمد على إستراتيجية التكامل العمودي وإنما تعتمد على إستراتيجية التركيب بشكل كبير.

* **الإنتاجية:** قدرت الإنتاجية في سنة 2015 بـ 1.32 لترتفع سنة 2016 إلى 1.49 وهذا دليل على قدرة المستخدمين في زيادة القيمة المضافة للمؤسسة أي مقدرة اليد العاملة في خلق ثروة للمؤسسة، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلي توفر ظروف العمل الجيدة بالإضافة إلي التحفيزات الممنوحة للعمال مما يؤدي إلي رفع إنتاجية المؤسسة.

3-4- تحليل جدول تدفقات الخزينة باستخدام النسب

يتم تحليل جدول تدفقات الخزينة من خلال جودة الأرباح وجودة السيولة

أ- **جودة الأرباح:** تتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): نسب قياس جودة أرباح جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة الصيانة للشرق لسنتي 2015-2016

الوحدة: كيلوا دينار

النسبة	الصفة	2015	2016
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية صافي الربح من الأنشطة تشغيلية قبل الفوائد والضرائب	$\frac{114015}{149168} = 0.75$	$\frac{188171}{216119} = 0.87$
معدل النقدية التشغيلي	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية صافي الربح	$\frac{114015}{123135} = 0.92$	$\frac{188171}{178491} = 1.05$
معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إجمالي الأصول	$\frac{114015}{2772613} = 0.04$	$\frac{188171}{2895931} = 0.06$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

* **مؤشر النشاط التشغيلي:** نلاحظ من خلال الجدول بأن مؤشر النشاط التشغيلي قد ارتفع من 0.76 سنة 2015 إلى 0.87 سنة 2016 هذا يدل على قدرة الأنشطة التشغيلية على تحقيق تدفقات نقدية، إذ أن زيادة القيمة تدل على جودة أرباح المؤسسة، هذا المؤشر يعبر عن النتيجة الإجمالية للمؤسسة أي لا يأخذ بعين الاعتبار الضرائب.

* **نسبة معدل النقدية التشغيلي:** من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة ارتفعت في سنة 2016 حيث تقدر بـ 0.87 بعد أن كانت 0.76 سنة 2015، أي أن كل كيلوا دينار من النتيجة الصافية يحقق 0.76 من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ونفس الأمر في 2016 كل كيلوا دينار من نتيجة الصافية يحقق 0.87 من النتيجة الصافية. هذا مؤشر يدل على ارتفاع قدرة الأرباح المحققة في توليد التدفقات النقدية التشغيلية، الذي يعد مؤشر جيد للمؤسسة، والفرق بين هذه النسبة والنسبة السابقة أن هذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار الضريبة.

* **نسبة معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في معدل العائد النقدي على إجمالي الأصول من 0.04 سنة 2015 إلى 0.06 سنة 2016، وهذا يعني أن لكل 1 كيلو دينار من قيمة الأصول المستثمرة يقابله عائد نقدي يقدر بـ 0.06 كيلو دينار في سنة 2015، ويقابله 0.04 كيلو دينار كعائد نقدي في 2015، إذ يعد هذا مؤشر كافي مما يعني تمكن أصول المؤسسة من توليد عوائد نقدية أو تدفقات نقدية تشغيلية.

ب- **جودة السيولة:** تتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نسب تحليل جودة السيولة لمؤسسة الصيانة للشرق لسنة 2016-2015

الوحدة: كيلو دينار

النسبة	الصيغة	2015	2016
نسبة تغطية النقدية	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$	$\frac{114015}{10648 + 95935} = 1.07$	$\frac{88171}{10540 + 318521} = 0.57$
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الخصوم المتداولة	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط الخصوم المتداولة}}$	$\frac{114015}{2/(686430 + 693624)} = 0.16$	$\frac{88171}{2/(686141 + 693624)} = 0.27$
نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للتدفقات الاستثمارية}}$	$\frac{114015}{95935} = 1.18$	$\frac{88171}{318521} = 0.59$
نسبة الاستثمار إلى التشغيل إلى التمويل	$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية}}{\text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية + صافي التدفقات التمويلية}}$	$\frac{95935}{10648 + 114015} = 0.77$	$\frac{318521}{10540 + 188171} = 1.6$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2016

* **نسبة تغطية النقدية:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تغطية النقدية بلغت 1.07 في سنة 2015 لتصبح 0.57 في سنة 2016، حيث يدل انخفاض هذه النسبة على نقص كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة على تغطية أو الوفاء بالاحتياجات أو التدفقات النقدية الخارجة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

* **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم المتداولة:** نلاحظ أن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم المتداولة ارتفعت من 0.16 إلى 0.27 خلال السنة 2015 و 2016. وهذا يعني أن هناك 0.27 كيلو دينار من صافي تدفقات النشاط التشغيلي لتغطية كل 1 كيلو دينار من الخصوم المتداولة، وهذا يعتبر غير كاف، مما يعني عدم قدرة المؤسسة على سداد خصومها المتداولة من خلال صافي التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية.

* **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:** نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة شهدت انخفاضاً حيث كانت 1.18 في سنة 2015 لتصبح 0.59 في سنة 2016. وهذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها الأموال والتدفقات النقدية

اللازمة لمقابلة التزاماتها اتجاه استثماراتها الرأسمالية، ومعنى ذلك انخفاض الأموال لتغطية الديون في مواعيدها المحددة.

* **نسبة الاستثمار إلى التشغيل والتمويل:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستثمار إلى التشغيل والتمويل ارتفعت إلى 1.6 في سنة 2016 بعدما كانت 0.77 في سنة 2015، وذلك يعني قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من مواردها الذاتية المتأتية من صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

V- النتائج ومناقشتها

مما سبق توصلنا بأن المؤسسة تعاني من مديونية وهذا ما يؤكد لنا التبعية المالية لمجمع الصناعي لأسمنت الجزائر إذ يرجع السبب إلى القرض الذي تحصل عليه المؤسسة من أجل تدعيم استثماراتها وتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية، والهدف الأساسي من وراء هذا القرض هو تدعيم الاستثمارات. كما أن المؤسسة تمتلك أصول متداولة تسمح لها بتغطية 2 مرة من التزاماتها قصيرة الأجل، وهذا الأمر يؤكد بأن المؤسسة مجمدة لأموالها في شكل أصول. إذ يرجع السبب إلى تخوف المؤسسة من حالة عدم السداد، إذ على المؤسسة العمل على استثمار أصولها، والتالي استغلال الفرص البديلة. يعد القرض الممنوح لمؤسسة الصيانة للشرق دعماً مالياً حيث أنه يساعدها كثيراً في تغطية احتياجاتها وهذا ما مكنها من تحقيق نتيجة إيجابية مع زيادتها وتطورها من سنة إلى أخرى. من خلال الاعتماد على النسب لتحديد طبيعة السياسة الائتمانية ثم التوصل إلى أن المؤسسة تمنح فترة تحصيل للزبائن أطول من فترة الممنوحة لها من الموردين.

هذا ما يجعلها تعتمد على القرض لتسديد التزاماتها، لذا على المؤسسة التعديل في سياستها الائتمانية لكي يكون هناك توازن بين التسديد والتحصيل وحتى لا تقع في حالة عدم التسديد إلا أن هذه الحالة تبعد عن المؤسسة بسبب أنها مؤسسة مدعمة من طرف المجمع في حالة الاحتياج يتدخل المجمع، وهذا التأخير في تحصيل الديون يؤدي إلى وجود تدفقات نقدية خارجة أكثر من التدفقات النقدية الداخلة، وهذا يرجع إلى اقتناء تثبيّنات جديدة بالإضافة إلى زيادة التسديدات للموردين بمقابل نقص في التدفقات الداخلة. سببه عدم تحصيل كل الحقوق من الزبائن. رغم كل ما سبق إلا أن مؤسسة الصيانة للشرق تعد مؤسسة رائدة في مجالها لما تحقّقه من نتيجة إيجابية بالإضافة إلى قدرتها على تحقيقها لأكبر رقم أعمال بأقل التكاليف، تملك المؤسسة صفة تميزها عن باقي الفروع والمتمثلة في قيمة التحفيزات العالية التي تقدمها لعمالها، مما يعود إيجاباً على إنتاجية المؤسسة. مما سبق يمكن القول بأن مؤسسة الصيانة للشرق رغم الأمور التي وقفنا عندها إلا أنها تعد مؤسسة متوازنة مالياً ولها قدرة على الاستمرار والتوسع ويمكن أن تحقق الأفضل في السنوات المقبلة من خلال تعديل سياستها الائتمانية واستغلال الفرص البديلة لتقليل في حجم الأموال المجمدة، إذ أن المؤسسة تستفيد كثيراً من القرض باعتباره بدون فائدة مما يؤدي إلى رفع من مردوديتها.

VI- خاتمة

تتوقف فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية على التحكم في مختلف وظائفها، وبالأخص الوظيفة المالية على اعتبار كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة لها انعكاسات مالية، وهذا ما يظهر الأهمية المتزايدة لهذه الوظيفة إذ أصبحت تشغل موقعا استراتيجيا حساسا يجعلها مسؤولة عن إجراء تشخيص لتقييم الوضع المالي من خلال تحليل القوائم المالية، كون هذه الأخيرة نقطة البداية من جهة ومخرجات أساسية لنظام المعلومات المحاسبية، من جهة أخرى بحيث يمكن تلخيص هذا التحليل في مجموعة أدوات وطرق للتقييم والحكم على الواقع المالي إلى جانب اكتشاف نقاط القوة لأجل تدعيمها ونقاط الضعف لتجنبها مستقبلا مع إجراء التصحيحات اللازمة في وقتها.

أ. النتائج

- تبين لنا من خلال مؤشرات التوازن المالي أن مؤسسة الصيانة للشرق، في وضعية مالية مريحة إذ تمتلك (نقدية) خزينة موجبة تمكنها من تعضية احتياجاتها الدورية لسنة 2016؛
- كما تبين لنا من خلال النسب المالية أن مؤسسة الصيانة للشرق لها سيولة تمكنها من سداد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها؛
- أن مؤسسة الصيانة للشرق تعتمد كل الاعتماد على مصادر التمويل الداخلي بالإضافة إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي، حيث تتحصل على القروض الطويلة الأجل من المجمع بدون فائدة ورغم هذا فإن المؤسسة تعاني تبعية مالية لأنها غير مستقلة ماليا، لكن هذه التبعية تعد أكبر دافع لها للاستمرار؛
- تقوم مؤسسة الصيانة للشرق بتصرف منتجاتها، إذ تحقق قيمة مضافة جيدة في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015؛
- من خلال تحليلنا لحركية تدفقات الخزينة نصل بأن المؤسسة تمتلك تدفقات خارجية أكثر منها داخلية، وتعود أساسا إلى اقتناء تثبيئات عينية ومعنوية. مما يدل على أن المؤسسة تحاول النمو والتوسع في نشاطها، بالإضافة إلى طول فترة التحصيل مقارنة بفترة التسديد.
- إن مؤسسة الصيانة للشرق متوازنة ماليا رغم وجود بعض النقائص، إلا أنها تستطيع أن تستمر في أداء مهامها وأنشطتها وعدم اهتمامها بالتحليل المالي لكونها لا تمتلك مؤسسات منافسة سببا رئيسيا في إهمالها لهذا الجانب.

ب. التوصيات

- لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية خصوصا في النظام المحاسبي المالي من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات؛
- ضرورة الربط بين التعليم الأكاديمي والممارسة التطبيقية للتحليل في القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي المعتمد في المؤسسات الوطنية؛
- حتمية اعتماد على النظام المالي المحاسبي في المراكز التدريبية للحد من العديد من المشاكل أثناء تطبيقه؛
- العمل على استغلال الفرص المتاحة التي تمكنها من زيادة مردوديتها مستقبلا وبالتالي تحقيق أكبر هامش ربح عما هو محقق؛

- إن النظام المالي المحاسبي جاء بهدف الإفصاح عن القوائم المالية بكل مصداقية وشفافية الأمر الذي وجدناه ولا زالت تفتقر إليه المؤسسات الجزائية بسبب عدة اعتبارات وصعوبات إذ لا بد هذه المؤسسات إتباع سياسة الإفصاح والإقرار؛
- العمل على تحسين السياسة الائتمانية وذلك بتقليص مدة التحصيل من الزبائن مقارنة بفترة التسديد الممنوحة من طرف الموردين؛
- العمل على تخفيف الاقتراض من المؤسسة الأم للتمتع بالاستقلالية الكاملة.

المراجع والاحالات

- (1)-قصابي إلياس (2012)، تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، 22-23 ماي 2012، ص1.
- (2)-محمد محمود الخطيب (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص46.
- (3)-Simon PARIENTE (2006), Analyse financière et évaluation d'entreprise, Pearson Education, paris, p96.
- (4)-دادان عبد الغني (2006)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد 4، جامعة ورقلة، ص42.
- (5)-زهرة حسن العامري وآخرون (2007)، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد 63، العراق، ص40.
- (6)-ذهبية بن عبد الرحمان (2012)، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، ص106.
- (7)-زهرة حسن العامري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص126.
- (8)-Jerome CABY et Jacky KOEHL (2003), Analyse financière, Pearson Education, Paris, p25.
- (9)-Christophe THIBIERGE (2007), Analyse Financière, 2 éditions, Vuibert, paris, p68.
- (10)-لطرش سميرة، مرجع سابق ذكره، ص 118.
- (11)-Christophe THIBIERGE, op-cit, p70
- (12)-بن مالك عمار (2011)، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، ص95.
- (13)-إلياس بن ساسي، يوسف قرشي (2006)، التسيير المالي: دروس وتطبيقات، ط، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص139.
- (14)-إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص103.
- (15)-بلعجوز حسين (2012)، التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، 22-23 ماي 2012، ص26.
- (16)-عبد الغفار حنفي (2004)، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 76